

تقويم منهجية الاقتصاد الإسلامي بالجامعات السودانية

الدكتور/

عبدالمجيد الهادي عبدالعزيز

أستاذ الاقتصاد الإسلامي - قسم الاقتصاد

جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم

مستخلص البحث

يستهدف هذا البحث الي التعرف على تأصيل علم الاقتصاد بالجامعات السودانية وبيان وتوضيح منهجية الاقتصاد الإسلامي وأدواته في تعامله مع الأدلة الشرعية في المجال الاقتصادي ورصد الاتجاهات والمناهج والأدوات والطرق التي أتبعها بعض الجامعات السودانية أو استخدمتها في علم الاقتصاد الإسلامي، من أجل إضاءة الطريق الذي تسير عليه هذه الجامعات في تأصيل هذا العلم بما يؤدي إلى توظيف هذا العلم بما يخدم المجتمع، من خلال تركيز وتضافر جهود الباحثين وفق منهجية واضحة ومحددة. وللوصول إلى هذا الهدف يبدأ البحث ببيان أهم أدوات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، وأهم الأساليب والأشكال والمنهجيات المتبعة في هذا العلم، ثم توضيح المنهج المتبع في هذه الجامعات يلي ذلك تحديد واقع هذا العلم في جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم وجامعة امدرمان الإسلامية وجامعة القرآن والعلوم الإسلامية وبقية الجامعات التي تدرس الإقتصادي الإسلامي في السودان وقد خلص البحث إلى وجود عدد محدد من الجامعات السودانية تتبع الطريقة الصحيحة في المنهجية والتي تدرج تحت علم الاقتصاد الإسلامي وهناك بعض الجامعات تحتاج إلى التنسيق والتكامل والتبادل المعرفي مع الجامعات صاحبة السبق في هذا المجال وإن منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي ليست محل اتفاق بين الباحثين والمتخصصين فيه حتى الآن، كما أن أدوات البحث وطرقه ومصادره ليست محل اتفاق كذلك، وهذا يستلزم تضافر الجهود من قبل الباحثين في الجامعات السودانية التي تتخصص في مجال لاقتصاد الإسلامي من أجل التوصل إلى قواسم مشتركة في هذا المجال.. وأوصت الدراسة بمراعاة التكامل المعرفي بين علوم الوحي وعلوم الكون وإجراء مقارنات وموازنات بين مقررات هذه الجامعات ومقررات التخصصات في الأقسام النظرية لمعرفة الفارق والتقارب وعمل كتاب يوضح موجهاً وضوابط وخطوات التأصيل ليكون مرجعاً ودليلاً لمنهج الاقتصاد ويعمم للجميع.

مقدمة

يعتبر علم الاقتصاد الإسلامي من العلوم الإجتماعية التي يؤمل منها الكثير في عصرنا هذا فهو علم ينتمي إلى العلوم الشرعية وهو البديل الأسلم في معالجة الاقتصادية والخلل الذي أحدثته السياسات والنظريات الاقتصادية والمالية والمصرفية في علم الاقتصاد الوضعي من خلال إدخال القيم والأخلاق في كثير من مفرداته وفروعه لان علم الاقتصاد الوضعي يقوم على ثلاث عناصر هي الإنسان الاقتصادي والوضعية وقوى السوق وهذه العناصر مفرقة في المادية والابتعاد عن القيم والأخلاق، عليه ولا بد للباحثين في الاقتصاد الإسلامي من وضع خطة منهجية عملية يتم من خلالها ترتيب المنهجيات السابقة زمنياً، بحيث يتم ترتيبها وفقاً للأكثر أهمية وألوية وبما يتناسب مع الظروف التي تعيشها الأمة الإسلامية في الوقت الحاضر، وما يتوقع أن تشهده الأمة الإسلامية.

مشكلة الدراسة:

أن أصول ومبادئ الاقتصاد الإسلامي قد جاءت مع مجيء الإسلام قبل أربعة عشر قرناً، إلا أن علم الاقتصاد الإسلامي بطريقته العلمية الحالية يعتبر من العلوم الحديثة التي ظهرت بعد منتصف القرن العشرين بكثير، حيث لا نكاد نجد اتفاقاً بين الباحثين والمتخصصين فيه على طرقه وأدواته ومنهجيته، مما يعني أن علم الاقتصاد الإسلامي لا زال في بدايات تشكله، فهل يأخذ الاقتصاد الإسلامي بمنهجية البحث الفقهي؟ من حيث تحرير محل النزاع، واعتماد الأدلة الشرعية المستنبطة من الكتاب والسنة؟ ومناقشة آراء الفقهاء والمجتهدين وأدلتهم وما رجحه الأئمة السابقون والمجتهدون الأوائل أم يأخذ بمنهجية البحث الاقتصادي الذي يعتمد أدوات التحليل الاقتصادي القائمة على النظرية الاقتصادية بمختلف جزئياتها والرياضيات والإحصاء والتاريخ الاقتصادي. أم يأخذ بمنهجية تجمع بين

المنهجيتين الفقهيّة والاقتصاديّة؟ أم أن له منهجية خاصة مستقلة عن المنهجيتين الفقهيّة والاقتصاديّة؟ وماهي الجامعات السودانية التي أجابت على أحد التساؤلات.

أهداف البحث :

- ١- التعريف بمفهوم الاقتصاد الإسلامي ومجالاته وأهم مصادر المعرفة فيه.
- ٢- توضيح كيفية ترتيب واستيعاب مقررات الاقتصاد الوضعي وفقا للضوابط والقواعد الفقهيّة في قسم الاقتصاد ببعض الجامعات السودانية.
- ٣- الوقوف على كآفة مقررات قسم الاقتصاد الإسلامي ببعض الجامعات السودانية في كل الفصول الدراسية.
- ٤- رصد الاتجاهات والمناهج والأدوات والطرق التي أتبعتها بعض الجامعات السودانية أو استخدمتها في علم الاقتصاد الإسلام.

فروض البحث :

- ١- الوحي الإلهي المصدر الأول للمعرفة في الاقتصاد الإسلامي، وهذا الوحي الإلهي هو المحدد للشريعة الإسلامية.
- ٢- مقررات الاقتصاد الإسلامي تم ربطها بمصادر التشريع الإسلامي (القرآن - السنة - القياس - الاجتهاد) في الجامعات السودانية المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي.
- ٣- استيعاب الاقتصاد الإسلامي لكل مفردات علم الاقتصاد الوضعي ووسائله ومستجداته.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في أن العالم الإسلامي وغيره في الوقت الحاضر أصبح له اهتمام واضح بالدراسات الاقتصادية المقارنة بالشريعة الإسلامية، وذلك بعد أن ثبت لدى المفكرين والباحثين من ذوي الاتجاهات المختلفة، أن الشريعة الإسلامية

نوع لا ينضب ومعين لا ينقطع من القواعد الخالدة والأسس الفاضلة. وأن البديل للمشكلة الاقتصادية هو الاقتصاد الإسلامي .

منهج البحث :

تم استخدام المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي لجمع المعلومات الخاصة بالبحث .

حدود البحث :

المكانية : الجامعات السودانية المتخصصة في تدريس علم الاقتصاد للفترة من بداية إنشاء أقسام الاقتصاد الإسلامي

هيكل الدراسة :

جاء هيكل الدراسة كالآتي : مقدمة تشتمل على مضمون الدراسة ومشكلة البحث وأهداف البحث وفرضيات الدراسة ، وأهمية الدراسة ومنهجيتها وحدودها وأما موضوعات الدراسة فكانت في ثمان مباحث تناول المبحث الأول تعريف علم الاقتصاد الإسلامي والمبحث الثاني تحدث عن نشأة علم الاقتصاد الإسلامي وتطور تشريعاته بينما تحدث المبحث الثالث مجالات علم الاقتصاد الإسلامي والمبحث الرابع تحدث عن القواعد الكلية للاقتصاد الإسلامي أما المبحث الخامس تحدث عن طرق اختيار المحتوى حيث تناول المبحث السادس ضوابط مناهج الاقتصاد الإسلامي وفي المبحث الثامن تناولت الدراسة ترتيب مقررات قسم الاقتصاد وفق القواعد الفقهية أما المبحث الثامن تقويم تأصيل مقررات قسم الإقتصاد وأخيرا نتائج الدراسة والتوصيات.

المبحث الأول

التعريف بالاقتصاد الإسلامي

مصطلح علم الاقتصاد مصطلح مقبول في الأدبيات الاقتصادية واستخدامه أكثر انتشاراً في هذه الأدبيات ويقال عنه إنه أكثر تحديداً هو العلم الذي يدرس الحاجات (حاجات الناس) في علاقتها بالموارد الاقتصادية التي تستخدم لإشباع هذه الحاجات. والعلم الذي يدرس كيفية توزيع الموارد الاقتصادية على الحاجيات الإنسانية المتعددة والعلم الذي يدرس اقتصاديات الدولة ما لها وما عليها^(١).

وفي النظرية الاقتصادية في معناها المبسط - أيضاً - هي التي يدرس فيها السلوك الاقتصادي في محاولة لتفسيره. وبشيء من التفصيل فإنه يدرس في هذه النظرية سلوك المستهلك (نظرية الاستهلاك)، وسلوك المنتج (نظرية المنشأة)، كما يدرس في هذه النظرية التوزيع الوظيفي، حيث تتحدد عوائد عوامل الإنتاج (الأجور والأرباح). وفي النظرية الاقتصادية الكلية يدرس الاقتصاد الكلي للدولة الإيرادات والنفقات والدخل والإنتاج كما هو معروف لدينا .

يقول الدكتور الرشيد صنقور: يُعبر الاقتصاد الإسلامي عن نفسه كما للاقتصاديات الأخرى من خلال أربع مستويات مختلفة؛ المستوى المذهبي (level Doctrine) ومستوى النظام (Regime level) ومستوى الفكر (Thought level) ومستوى العلم (Science level). ولكل مستوى من مستويات الاقتصاد الإسلامي تعريف مختلف، ومنهجية للتناول مختلفة، وموضوع للبحث والدراسة مختلف وأهداف مختلفة.

المذهب الاقتصادي الإسلامي : Islamic Economic Doctrine

هو المنهج أو الطريقة التي اختارها الإسلام لتنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي، ويتمثل في مجموع المبادئ والمفاهيم والأحكام الشرعية المستنبطة من

(١) أحمد محمد العسال وفتحي أحمد عبد الكريم، النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه ص ٢٣، ط ١٤٠٥ هـ.

الكتاب والسنة، أي هو الإطار العام والمرجعية التي تحكم النشاط الاقتصادي في الدولة المسلمة. ويتضمن المنهج التعريف بماهية الملكية وطبيعتها، وطبيعة المشكلة الاقتصادية وأسبابها وأساليب علاجها، ومفهوم العدالة الاجتماعية، والحرية الاقتصادية ومدى تقيدها بالأحكام الشرعية، والتبادل (التجارة).

يعرفه بعض الكتاب بأنه المذهب الاقتصادي للإسلام الذي تتجسد فيه الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية بما يملك هذا المذهب ويدل عليه من رصيد فكري يتألف من أفكار الإسلام الأخلاقية والأفكار العلمية والاقتصادية أو التاريخية التي تتصل بمسائل الاقتصاد السياسي أو بتحويل تاريخ المجتمعات البشرية^(٢).

ويذهب بعض الكتاب بتعريفه هو مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن الكريم والسنة النبوية، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر^(٣).

أو هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الإسلام وسياسته الاقتصادية^(٤).

النظام الاقتصادي الإسلامي : Regime Islamic Economic

هو عبارة عن تجسيد أو تطبيق لمبادئ ومفاهيم المذهب الاقتصادي الإسلامي في دولة إسلامية ما وزمان ما.

عرفه د.العربي بأنه البناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة، بحسب كل بيئة وكل عصر. هذا، ويقصد د.العربي بالبناء الاقتصادي (مجموعة الإجراءات والسياسات والبرامج والحلول الاقتصادية التي يتم تطبيقها في أي دولة إسلامية وفي أي زمان، من قبل المسؤولين في الدولة والملتزمين بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية).

(٢) محمد باقر الصدر، اقتصادنا - ط١ ١٩٨٢ - ص٢٥، دار المعارف - بيروت.

(٣) محمد العربي، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص٣٦ الطبعة ١٤٠٣ وهبة للنشر والطباعة القاهرة.

(٤) محمد شوقي الفنجري - المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، ص٣٢ ط١٤٠٢.

الفكر الاقتصادي الإسلامي : Thought Islamic Economic

يُعرّف الفكر الاقتصادي الإسلامي بأنه : اجتهاد علماء المسلمين في مجال بحث وتحليل الظاهرة الاقتصادية التي واجهت مجتمعاتهم في العصور المختلفة، ومحاولة استنباط الحلول المناسبة لهذه المشاكل داخل إطار المنهج أو المذهب الاقتصادي الإسلامي).

علم الاقتصاد الإسلامي : Science Islamic Economic

عرفه د. منان بأنه : (علم من العلوم الاجتماعية يدرس المشكلات الاقتصادية لأناس يتحلون بقيم الإسلام). [منان، ١٩٨٦م]. كما عرفه د. خورشيد أحمد بأنه : (ذلك الجهد الفكري المنظم أو العلم الذي يبذل في محاولة فهم المشكلة الاقتصادية وسلوك الإنسان نحوها من منظور إسلامي). [١٩٩٢م]. عرفه د. محمد نجات الله صديقي بأنه : (العلم الذي يمثل رد فعل المفكرين المسلمين للتحديات الاقتصادية في عصرهم، يعينهم في مسعاهم هذا القرآن الكريم والسنة النبوية والعقل والخبرة). [صديقي، ١٩٩٢م]. وعرفه م. أكرم خان بأنه : (العلم الذي يهدف إلى دراسة فلاح الإنسان الذي يتحقق عن طريق تنظيم موارد الأرض والتعاون والمشاركة) [خان، ١٩٩٤م]. كذلك عرفه د. محمد عمر شابرأ بأنه : (ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد في تحقيق رفاة الإنسان، من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبيل حرية الفرد، أو خلق إختلالات مستمرة، سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئية). [شابرأ، ١٩٩٦م]. كما أن هنالك بعض التعريفات من قبل بعض العلماء، مثل د. محمد العربي وس.م. حسن الزمان، لم تُقصر على علم الاقتصاد الإسلامي، بل شملت مستويات أخرى للاقتصاد الإسلامي؛ كالنظام الاقتصادي الإسلامي، وفي ذلك عدم دقة في التعريف، ولذا لم تثبتها في التعريفات^(٥).

(٥) دكتور الرشيد صنقور، الاقتصاد الإسلامي مذهباً ونظاماً. فكرياً وعلمياً، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم ٢٠١٨ ص ١٢ وما يليه.

المبحث الثاني

نشأة علم الاقتصاد الإسلامي وتطور تشريعاته

تمثل دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي المعاصر في بلورة جوهر الاقتصاد الإسلامي وقضاياها وأيضاً موضوعه، وبمزيد من التعمق والدقة ومع هذا فإن من الصعوبة تحديد البداية الزمنية لدراسة الاقتصاد الإسلامي، ويرجع ذلك إلى أن الاقتصاد الإسلامي قد تشكل من مصادر عديدة (الفقه + التاريخ + الثقافة الإسلامية) غير أنه يمكن القول أن البدايات قد تعود إلى أواخر الخمسينات من خلال أن الدعوة إلى اقتصاد إسلامي دعوة إحياء الإسلام بالالتزام به في المجال الاقتصادي^(٦) فالفهاء لم يجمعوا الأحكام التي تتعلق بالمجال الاقتصادي على الطريقة التي تقوم عليها الدراسات الاقتصادية الحديثة. بل جاءت أحكامهم المنظمة للشؤون الاقتصادية موزعة في مختلف الفقه الإسلامي من معاملات وأوقاف ووصايا وإجارة. وإذا كانت الأحكام الاقتصادية متناثرة في بطون كتب الفقه الإسلامي إلا أن هذا لا يعني أن فقهاءنا رحمهم الله لم تكن لهم دراسات مستقلة سواء في مجال المذهب الاقتصادي أو النظام الاقتصادي. نذكر منها على سبيل المثال :

- كتاب الخراج لأبي يوسف صاحب أبي حنيفة: خطة للإصلاح الاقتصادي (١٨٣هـ).
- الاكتساب في الرزق المستطاب : يناقش خصائص الكسب (سنة ١٨٩هـ).
- الخراج ليحيى بن آدم القرشي (٢٠٣هـ).
- الأموال لأبي عبيد: يتطرق إلى موضوع المالية العامة. (٢٢٣هـ).
- التبصرة بالتجارة : دليل التاجر الناجح : الجاحظ (الثالث الهجري).
- كتاب السياسة الشرعية في إصلاح الرعية والتوعية : ابن تيمية يحاول مناقشة المسائل المتعلقة بالموارد وطرق التوزيع.

(٦) محمد شوقي الفنجري، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، مصر، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ١٤٠٤هـ ص ٤.

- مقدمة ابن خلدون .
 - إحياء علوم الدين للإمام الغزالي.
 - اقتصادنا : لباقر الصدر.
 - التطور الاقتصادي من القران والسنة .د منذر قحف .
 - النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية- دكتور عبد المنعم عفر.
- ومن هنا جاءت تلك النظرات والدراسات الاقتصادية الإسلامية أشبه بالخطط الموسوعية الكلية الملازمة للمعرفة الفقهية وأنصب اهتمامهم على مجموعة قضايا ذات أبعاد اقتصادية وكلية كالزكاة، والملكية، والربا، ودور الدولة.... الخ وكانت المعالجات المنهجية ذات طابع معياري استنباطي^(٧).
- وتحت ضغوط تقسيم العمل والتخصصات الأكاديمية بدأ حقل الاقتصاد الإسلامي وعلى نحو تدريجي في الانفصال من البناء المعرفي الفقهي ودخول أعداد من المتخصصين في العلم الاقتصادي الغربي أو الشرقي في عشيرة المشتغلين بالتأصيل الإسلامي للمعرفة الاقتصادية وتركيز جهودهم العلمية على المطالب المتعلقة بحل القضايا المنهجية والنظرية للاقتصاد الإسلامي، فقد ساد في تطور علم الاقتصاد الإسلامي تيار الدراسة المقارن الذي أخذ انحساره يتضح تدريجياً، حيث بدأ المشتغلون في علم الاقتصاد الإسلامي ينتقلون من المعرفة الاقتصادية المقارنة إلى المعرفة الاقتصادية التحليلية. وقبول الأدوات المنهجية التي صاغها علم الاقتصاد الوضعي، وحيث أتجه فريق من المشتغلين بالاقتصاد الإسلامي إلى الواقع في محاولة لدراسة المنشآت المالية المصرفية وغير المصرفية ومن بين الدراسات الهامة التي ظهرت في هذا المجال دراسة :
- القواعد الاقتصادية لتقدير الزكاة من خلال نظام الحسابات القومية وصلتها بالنمو الاقتصادي.

(٧) محمد شوقي الفنجري، نفس المرجع ص ١٦.

- السياسة التمويلية للمصارف الإسلامية السودانية وأثرها على الاقتصاد السوداني^(٨).

بدأ علم الاقتصاد الإسلامي يستغل كميدان معرفي من ضمن ميادين المعرفة العلمية الإسلامية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وما زال يحرز تقديرا علميا إلى الحد الذي بدأ فيه الاقتصاد الإسلامي يجتذب اهتمام الاقتصاديين الغربيين المتخصصين .

المبحث الثالث

مجالات علم الاقتصاد الإسلامي

اهتم الإسلام بتنظيم العلاقات والأمور الاقتصادية مثلها مثل أي أمور حياتية أخرى، وتم الاعتماد على العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في صياغة العديد من القواعد الأساسية لنظام الاقتصاد الإسلامي^(٩)، ومن الآيات القرآنية التي أشارت إلى الربا قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(١٠)، كما اهتم الاقتصاد الإسلامي بالعقود بين الناس، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾^(١١)، وفي متابعة كافة المعاملات المالية سواء المرتبطة بصرف المال أو ادخاره، قال تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾^(١٢). منذ بداية التشريع الإسلامي كانت حياة الرسول سيدنا محمد -عليه الصلاة والسلام- نموذجا لتطبيق كافة التشريعات والقواعد الإسلامية، ومنها القواعد المرتبطة بالنظام الاقتصادي الإسلامي، والذي اتبعه الخلفاء الراشدون -رضي الله عنهم- في كافة المعاملات والقضايا الاقتصادية، لكنها كانت قليلة عموماً بسبب

(٨) كمال توفيق محمد الخطاب، مرجع سابق ص ٦-٧.

(٩) عبد الله الطريقي، الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف ص ٢١-٢٣ - ط ١ مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان السعودية.

(١٠) سورة البقرة الآية ٢٧٥.

(١١) سورة البقرة الآية ٢٨٢.

(١٢) سورة الأعراف الآية ٣١.

محدودية المشكلات الخاصة بالاقتصاد؛ لأن أغلب الأعمال التي كانت مُنتشرة في ذلك الوقت اقتصرَت على الزراعة والتجارة والرعي في حدود ضيقة^(١٣).
 نظام الاقتصاد الإسلامي أسلوب اقتصادي مُعتمد على الإسلام في استخدام الموارد من أجل توفير حاجات الناس. ويُعرف نظام الاقتصاد الإسلامي أيضاً بأنه نظام مُرتبط بالعقيدة والأخلاق الإسلامية، يحتوي على مجموعة من الإرشادات التي تساهم في التحكم بالسلوك الاقتصادي؛ وتحديداً في الادّخار والإنفاق^(١٤). من التعريفات الأخرى لنظام الاقتصاد الإسلامي أنه مجموعة القواعد التي تعتمد على أصول العقيدة الإسلامية؛ وهي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والاجتهاد الفقهي، وتهتم جميعها في متابعة الأعمال الاقتصادية ضمن البيئة الاجتماعية.

المطلب الأول

مجالات علم الاقتصاد الإسلامي

من خلال الأدبيات المتاحة في علم الاقتصاد الإسلامي يمكن حصر مجالاته في الآتي :

- الزكاة والوقف والربا والنفقات والإيرادات كما يبحث في الأحكام الشرعية للعقود المالية (البيوع والإيجار والمرابحة والمضاربة... الخ).
- الصيغ المالية والنقدية المعاصرة مثل الأسهم والسندات والسوق المالية والتأمين التجاري وبطاقات الائتمان و... الخ .
- حكمة مشروعية المعاملات النقدية المالية المحرمة والواجبة مثل تحريم الربا وفرضية الزكاة وتوزيع الميراث وكيفية إباحة المعاملات النقدية والمالية الحديثة

(١٣) عبدالله الطريقي، نفس المرجع ص ٢٣.

(١٤) الموسوعة العربية العالمية (١٩٩٩م) ط٢ السعودية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ص ٤٢٢ ج ٢.

- دراسة الأسلوب الإسلامي لتحقيق رفاهية الإنسان باستخدام القوانين والسياسات والنظريات الاقتصادية في ضوء الضوابط الشرعية والقيم الإسلامية مثل دراسة سلوك المستهلك وقوانين المنفعة وسلوك المنتج وقوانين الغلة ونظريات العرض والطلب والتمن ونظريات التنمية و... الخ.
- الحلول للمشكلات والأزمات الاقتصادية مثل التضخم والبطالة والكساد ومشكلة الغذاء ومشكلة الطاقة و... الخ.
- الفكر والتراث الاقتصادي الإسلامي وذلك من خلال الكشف عن الأفكار الاقتصادية لدى أئمة المسلمين والاستفادة من التاريخ الاقتصادي الإسلامي في خدمة الواقع الاقتصادي.

المبحث الرابع

القواعد الكلية للنظام الاقتصادي الإسلامي

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي بطبيعته على القواعد الكلية التالية :

أولاً : الالتزام بالقيم الإيمانية عند ممارسة النشاط الاقتصادي، ويُعد ذلك عبادة إذا ما قصد به وجه الله سبحانه وتعالى، لذلك يجب أن يراعي فيه التقوى والخشية من المحاسبة أمام الله، وهذا يحقق نوعاً من تميز الاقتصاد الإسلامي على ما عداه من النظم الاقتصادية الأخرى مثل الرقابة الذاتية والإيمان الكامل باليوم الآخر والمحاسبة أمام الله عز وجل عن كسبه وإنفاقه .

ثانياً : الالتزام بالقيم الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية ومن أهمها :

- الأمانة والصدق، والسماحة في المعاملات، والاعتدال، والقناعة في الربح، والتيسير على المعسر، والتصديق على المفلس، والتعاون على البر، والالتزام

بروح الأخوة والإيثار^(١٥).

ثالثاً : الأصل في المعاملات الاقتصادية الحل إلا ما نص الشرع على تحريمه، مثل: الربا بكافة صورته والاحتكار والغش والغرر والرشوة، وكل معاملة تؤدي إلى أكل أموال الغير ظلماً وعدواناً واستحلالها بدون وجه حق .

رابعاً : لا يجوز للدولة أن تأخذ من أموال الناس ما يزيد عن الزكاة (أو الجزية) أو غيرها من الرسوم المقررة إلا بقرار سياسي مبني على مشاورة أهل الحل والعقد من المسلمين وموافقهم، وذلك بعد تعويض من يؤخذ منهم المال بالحق وأساس ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله " (رواه مسلم)^(١٦).

خامساً : أساس الكسب المشروع بذل الجهد والتعرض للمخاطر، وربط الغنم بالغرم، فلا كسب بلا جهد، ولا جهد بلا كسب، مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَأْمُشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾^(١٧).

سادساً : أن الله قد خلق من الأرزاق ما يكفل حياة كريمة للمخلوقات وعلى الإنسان أن يسعى في الحصول على الرزق الطيب، ولما كان الإنسان يميل بغريزته إلى الاستكثار من الطيبات فوق الضروريات والحاجيات، لذلك ظهر ما يسمى بالندرة النسبية وعلاجها يكون عن طريق ترشيد الاستهلاك وزيادة الإنتاج، مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾^(١٨).

سابعاً : أن العمل الصالح المتقن وسيلة الكسب المادي وغايته التقوية على عبادة الله، فالمادة وسيلة بناء الجسد، والعبادة لتغذية الروح، ويلزم على الفرد أن يوازن بينهما بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر .

(١٥) أبي يعلى المودودي - مرجع سابق - ص ٥٤.

(١٦) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب ج ٣ - ح ٢٥٦٤ ص ١٩٨٧.

(١٧) سورة تبارك، الآية ١٥.

(١٨) سورة النساء الآية ١٠٠.

ثامناً : إن المعاملات الاقتصادية هي علاقات تعاقدية تخضع لشروط العقد وأحكامه بصفة عامة والبيوع بصفة خاصة، ومن ثم يجب توثيقها بالكتابة والتسجيل أو غيرهما، ولقد أشار إلي ذلك القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ (١٩).

تاسعاً : حماية الملكية الخاصة المكونة بالحق والمقيدة بعدم الاعتداء على حقوق الآخرين وأدائها لحقوق المجتمع، ويجوز أن يكون بجانبها الملكية العامة والملكية التعاونية ليقوما بدورهما في التنمية الشاملة في المجالات التي يحجم عنها الأفراد.

عاشراً : مجال المعاملات الاقتصادية هو الطيبات طبقاً للأولويات الإسلامية وهي الضروريات فالحاجيات فالتحسينات لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية وهي حفظ الدين والعقل والنفوس والعرض والمال .

تمثل القواعد السابقة الكليات المستقرة، وعلى الفقهاء الاجتهاد في مجال الفروع والأساليب وإجراءات التطبيق بما يلائم ظروف كل زمان ومكان، وهذا ما يعطي البرنامج الاقتصادي الإسلامي سمة الثبات والمرونة (٢٠).

المبحث الخامس

طرق اختيار المحتوى في كليات الاقتصاد الإسلامي

بنت جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم وجامعة القرآن والعلوم الإسلامية وجامعة امدرمان الإسلامية أساسها في اختيار المحتوى على أن الاقتصاد الإسلامي يعني ببساطة اقتصاد وإسلام (عقيدة، شريعة، اقتصاد) وعلى القاعدة الفقهية (الأصل في المعاملات الإباحة) وقاعدة (لا ينكر تغير الأحكام الاجتهادية بتغير الأزمان) يقصد بها العلماء: أن الأحكام الشرعية المبنية على الأعراف والأزمان لا

(١٩) سورة البقرة الآية ٢٨٢.

(٢٠) دكتور حسين شحاتة، أساسيات النظام الاقتصادي الإسلامي في مجال التطبيق ص ١٠ ط ٢٠٠٥.

ينكر تغييرها إذا تغيرت تلك الأعراف السابقة في الأزمان اللاحقة^(٢١). عليه تم

اختيار محتوى المنهج في كلية الاقتصاد في الجامعة وفقاً للآتي:

١- تمت دراسة جميع مفردات الاقتصاد الوضعي المقررة على دارسي طلاب الاقتصاد واستيعاب الأسلوب الفقهي لمعرفة الأمر والنهي والحلال والحرام والعلل والغايات في المعاملات المالية الاقتصادية وفقاً للقاعدة الفقهية الأصل في المعاملات الإباحة^(٢٢).

٢- نذكر بعض مفردات القواعد الفقهية التي تدرس في مقرر أصول الفقه في قسم الاقتصاد الإسلامي على سبيل المثال (قواعد اقتصادية أخلاقية) من خصائص الاقتصاد الإسلامي أن الأخلاق معتبرة فيه اعتباراً صريحاً مباشراً. وهذه الخاصية أصبحت من مسلماته. وقد ظهرت هذه الخاصية في كتاب الجاحظ (التبصر بالتجارة) وهو يكتب عن مسائل اقتصادية. وجاءت الكتابة في ...

٣- مخرجات المؤتمرات وورش العمل التي أقيمت في مجال تأصيل الاقتصاد والاسترشاد بها في تحديد المقررات.

٤- آراء المتخصصين:

تم تشكل لجان من المتخصصين في المادة العلمية وأوكل إليهم مهمة تحديد محتوى المنهج. بالإضافة إلى آراء المتخصصين في المناهج وطرائق التدريس. والخبراء الاقتصاديين^(٢٣) إذن الأمر في الاقتصاد الإسلامي يتسع للرأي والرأي الآخر، ويترتب على ذلك عدم تسفيه المخالف في الرأي والتعصب الذميمة للرأي والرفض المطلق للرأي المغاير، ما أجمل عبارة الفقهاء (قولي صواب يحتمل الخطأ وقول غيري خطأ يحتمل الصواب). يمكن القول أن هذه الجامعات اتبعت في منهجها أسلوب الاستنباط من النصوص، وأسلوب عرض المشكلات على النصوص^(٢٤).

(٢١) أحمد الزرقاء، القواعد الفقهية ص ١٧٣ ط ١.

(٢٢) دليل الجامعة، منهج كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ص ١٧٦-٢٠١٦ م.

(٢٣) دليل الجامعة، منهج كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ص ١٧٨ ط ٢٠١٦ م.

(٢٤) محمد منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي المرجع السابق ص ٤٢.

المبحث السادس

ضوابط مناهج الاقتصاد الإسلامي

إن المعرفة الإسلامية من حيث الأصل تقوم على مبدأ التناصر بين الوحي والكون، فكلما كان الكون يحتوى على مخلوقات تشهد على وحدانية الله وعلى فناء الوجود فإن الوحي أيضا يحمل معلومات عن الكون المادي تهدي مسار العقل وتصوبه فلا مناص حينئذ لمن يخطط للنهضة العلمية من إعادة ربط العلم بالوحي، من أجل ذلك رأت جامعة القرآن وتأسيس العلوم أن تكون رسالتها تأصيل الأساس المعرفي والقيمي للحياة بكادر رسالي وشراكات ذكية لتحقيق ربانية الأمة وإسعاد الإنسانية، أنه لابد في عملية التأصيل من تحقيق الآتي^(٢٥):

- ١- جعل جميع العلوم منطلقة ومنبثقة من أصول الإسلام ومفاهيمه العقائدية.
- ٢- رفض العلوم التي تقوم على أصول ومفاهيم تتعارض مع العقيدة الإسلامية ومقتضياتها.
- ٣- تكامل الوحي والنظريات والواقع المشاهد بوصفهما مصدرين للمعرفة، بحيث يستخدم ذلك التصور الإسلامي إطارا نظريا لتفسير المشاهدات وبناء النظريات.
- ٤- إعادة ربط العلم بالوحي بأن يكون الوحي نقطة الابتداء في عملية البحث العلمي.
- ٥- ربط المقرر بمصادر التشريع الإسلامي (الآيات - الأحاديث - الأحكام الاجتهادية - الآراء الإسلامية).
- ٦- الجمع بصورة تكاملية بين المناهج الأصولية المعتمدة في الاستنباط من نصوص الكتاب والسنة النبوية ومناهج البحث الواقعية.

(٢٥) دليل جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم - ص ٥ مطبوعات الجامعة ٢٠١٦.

عليه نجد أن هذه الجامعات التزمت بالمنهج التأصيلي وهو استنباط الأحكام بالطريقة الفقهية المتبعة، وطريقة عرض المستجدات من الظواهر الاقتصادية على الأصول الاقتصادية المأخوذة من الكتاب والسنة، منهجا لا يختلف كثيرا عن المناهج في أقسام الكليات النظرية في الجامعات الإسلامية السودانية والجامعات الإسلامية العربية.

عليه قامت هذه الجامعات بتقسيم المقررات بالطريقة التي تخدم التأصيل ورسالة الجامعة قسمت المناهج إلى الآتي :

- ١- مطلوبات الجامعة (مقررات تدرس بكافة كليات الجامعة وتخدم ضوابطها ورسالتها وقواعد التأصيل لشتى التخصصات).
- ٢- مطلوبات كلية الاقتصاد (مقررات تدرس بكافة تخصصات الكلية لا تخرج من ضوابط الجامعة وتخدم تأصيل تخصصات الكلية).
- ٣- مطلوبات تخصص قسم الاقتصاد وهي المقررات التي تخدم التخصص الدقيق وهي تصب في قاعدة عدم التعارض مع النصوص الشرعية وعدم الاختلاف مع التخصصات النظرية^(٢٦).

جدول رقم (١)

يوضح عددية ونوعية ووزن مواد الجامعة المتفق عليها في مطلوبات الجامعة

المادة	جامعة أم درمان الإسلامية (الساعات)	جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية (الساعات)	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم (الساعات)
القرآن الكريم	٨	٢٧	٣٤
العقيدة	٢	٢	٢
اللغة العربية	٨	٦	٦

(٢٦) دليل كلية لاقتصاد والعلوم الإدارية، مرجع سابق ص ١٧٦ وما يليه.

٢	٢	٢	الفقه وأصوله
٢	٢	٢	الحديث وعلومه
٤	٦	٢	فقه المعاملات
٤	٢	٢	تفسير القرآن الكريم
٤	٦	٤	اللغة الإنجليزية
٤	٦	٢	فقه العبادات
٦٢	٥٩	٣٢	الإجمالي

بالرغم من اتفاق نموذج كلية الاقتصاد على هذه المواد الدراسية ، إلا ان هناك اختلاف في ساعات مواد الكلية ، عددها ، بلغت في جامعة أم درمان الإسلامية ٣٢ ساعة ، ٥٩ ساعة في جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ، ٦٢ ساعة بجامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم .

جدول رقم (٢)

يوضح عددية ونوعية ووزن مواد مطلوبات الجامعة المختلفة

المادة	جامعة ام درمان الإسلامية (الساعات)	جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية (الساعات)	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم (الساعات)
التخطيط الإستراتيجي	٢	-	-
التربية وتزكية النفس	-	٢	٢
مناهج تأصيل العلوم	-	-	٢
مدخل الإعجاز العلمي	-	-	٢
الدراسات السودانية	-	-	٢
الدعوة الإسلامية	٢	-	-
الإجمالي	٤	٢	٦

إعداد البروفيسور : عزالدين مالك

نلاحظ ان جامعة أم درمان الإسلامية تدرس مادتي التخطيط الاستراتيجي والدعوة الإسلامية ، أما جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية تدرس مادة التربية وتزكية النفس ، وتركز جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم على مادتي مناهج تأصيل العلوم ومدخل الإعجاز العلمي لخصوصية الاسم ، ومادة الدراسات السودانية ، لان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، أدخلت مطلوبات الوزارة وهى : الثقافة الإسلامية واللغة العربية واللغة الإنجليزية والدراسات السودانية .

جدول رقم (٣)

يوضح عددية ونوعية ووزن مواد متطلبات الكلية

المادة	جامعة أم درمان (الساعات)	جامعة القرآن والعلوم الإسلامية (الساعات)	جامعة القرآن وتأصيل العلوم (الساعات)
مدخل الاقتصاد	٣	٤	٤
مدخل علم الاجتماع	—	٢	—
مدخل علم التاريخ	—	٤	—
مدخل الخدمة الاجتماعية	—	٢	—
فقه السيرة وتاريخ الراشدين	—	٢	٢
مبادئ الإدارة	—	—	٤
مبادئ المحاسبة	—	—	٤
مبادئ العلوم السياسية	٣	—	٢
مبادئ الإحصاء	—	—	—
والاحتمالات	٣	—	٢
الإجمالي	٩	١٤	١٢

نلاحظ اختلاف مواد الكلية ، ماعدا مادتي مبادئ الاقتصاد والإحصاء والاحتمالات ويرجع ذلك على اختلاف مسمي الكلية .

المطلب الثالث

مواد متطلبات التخصص

وهي المواد الدراسية التي تشكل الأساس العلمي والمعرفي لطالب الاقتصاد الإسلامي ، والتي يمكن تقسيمها على النحو التالي :

أولاً : مواد النظرية الاقتصادية:

تمثل مواد النظرية الاقتصادية ، الأساس العلمي لطالب الاقتصاد الإسلامي ، والجدول التالي توضح نوعية وعددية مواد النظرية الاقتصادية ومواد الاقتصاد الكمي والبحث العلمي في كل جامعة :

جدول رقم (٤)

مواد النظرية الاقتصادية (بالساعات)

المادة	جامعة أم درمان الإسلامية	جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية	جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم
مدخل الاقتصاد	٣	٤	٤
الاقتصاد الجزئي	٦	٤	٤
الاقتصاد الكلي	٦	٤	٤
النظرية النقدية	—	٢	٢
تاريخ الفكر الاقتصادي	٣	٢	٢
آيات وأحاديث الإحكام الاقتصادية	---	٢	٢
الاقتصاد الإسلامي	٦	---	٤
الإجمالي	٢٤	١٨	٢٢

نلاحظ شبه اتفاق أقسام الاقتصاد على مواد النظرية الاقتصادية ، ما عدا عدم وجود مادة النظرية النقدية بجامعة أم درمان الإسلامية ، وعدم تدريس مادة

آيات وأحاديث الأحكام الاقتصادية وعدم تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي جامعتي القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ، وجامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم .

ثانياً : مواد الاقتصاد الكمي والبحث العلمي :

تعتبر مواد الاقتصاد الكمي أدوات تحليل تساهم في تطوير البحث العلمي ، والجدول التالي يوضح نوعية وعددية مواد الاقتصاد الكمي والبحث العلمي .

جدول رقم (٥)

نوعية وعددية مواد الاقتصاد الكمي والبحث العلمي

المادة	أم درمان الإسلامية	القرآن الكريم والعلوم الإسلامية	القرآن الكريم وتأسيس العلوم والعلوم
الاقتصاد الرياضي	٣	٥	٤
الاقتصاد القياسي	٣	٦	٤
الحسابات القومية	٣	—	—
مناهج البحث	٣	٢	٢
بحث التخرج	٦	٢	٢
الإجمالي	١٨	١٥	١٢

ثالثاً : مواد الاقتصاد التطبيقي :

هي المواد التي تعكس رؤية النظرية الاقتصادية في المجالات المختلفة ، والجدول التالي يوضح نوعية وعددية مواد الاقتصاد التطبيقي المتفق عليها :

جدول رقم (٦)

نوعية وعددية مواد الاقتصاد التطبيقي المتفق عليها

المادة	جامعة أم درمان الإسلامية (الساعات)	جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية (الساعات)	القرآن الكريم وتأسيس العلوم (الساعات)
النقود والبنوك	٣	٢	٢
المالية العامة	٣	٢	٢
المصطلحات الاقتصادية	٦	٦	٤
الاقتصاد السوداني	٣	٢	٤
الاقتصاد الدولي	٣	٢	٢
تنمية اقتصادية	٣	٤	٢
التخطيط الاقتصادي	١	٢	٢
دراسة جدوى المشروعات	٣	٢	٢
اقتصاديات الزكاة	٣	٢	٢
المؤسسات المالية الإسلامية	٣	٢	٢
الإجمالي	٣١	٢٦	٢٤

نلاحظ اتفاق نموذج كليات الاقتصاد على هيكل مواد الاقتصاد التطبيقي. ومع وجود اختلاف في بعض مواد الاقتصاد التطبيقي، والجدول التالي يوضح نوعية وعددية مواد الاقتصاد التطبيقي المختلف حولها:

جدول رقم (٧)

نوعية وعددية مواد الاقتصاد التطبيقي المختلف حولها (بالساعات)

المادة	جامعة	جامعة القرآن	جامعة القرآن
	ام درمان الإسلامية	والعلوم الإسلامية	الكريم وتأسيس العلوم
اقتصاديات الموارد	---	والطاقة ٢	والبيئة ٢
اقتصاديات العمل والأجور	---	٢	---
قضايا اقتصادية معاصرة	---	٢	٢
التخطيط الاقليمي	---	٢	---
اقتصاديات الاستثمار	٣	---	---
اقتصاديات المعرفة	٣	---	---
اسواق الأوراق المالية	---	---	٢
التجارة الالكترونية	---	---	٢
الاقتصاد التطبيقي	٣	---	---
الاجمالي	٩	٨	٨

المبحث السابع

ترتيب المقررات في قسم الاقتصاد الإسلامي وفقا للقواعد الفقهية

تم ترتيب المقررات في قسم الاقتصاد الإسلامي في جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم وجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية وجامعة ام درمان الإسلامية وفقا لمجموعة الأصول العامة الاقتصادية المستخرجة من القرآن والسنة وهي التي نص عليها القرآن الكريم والسنة في شئون الاقتصاد وهذه الأصول تم تقسيمها

إلى ثلاثة أقسام :

أولاً : مقررات تحت قاعدة الأصول الثابتة وهي غير قابلة للتغيير أو التبديل وأنها صالحة لكل زمان ومكان بصرف النظر عن درجة التقدم الاقتصادي في المجتمع. ويعرفها العلماء ما كانت أحكامه من أدلة قطعية أو راجعة إلى أصل قطعي مما ورد في القرآن الكريم أو السنة النبوية. ويطلق بعضهم على هذه الأصول (المذهب الاقتصادي الإسلامي) فهي أصول جاءت بها الشريعة لإصلاح الزمان والأجيال ولكن وسائل تحقيقها وأساليب تطبيقها قد تتبدل مثل شرب الخمر والسرقه وكجوب التراضي في العقد وحماية الحقوق ونذكر منها الآتي :

١- مبدأ الأصل في المعاملات الإباحة وأدلتها :

قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٢٧) وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمَنِ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾^(٢٨).

هاتان الآيتان وأمثالهما في القرآن كثيرة تضعان مبدأ اقتصاديا مؤداه إن الأصل في طريق الكسب الإباحة ما لم يرد نص من الكتاب أو السنة يحرم المعاملة المالية^(٢٩).

٢- ممارسة النشاط التجاري في البيع والشراء والنهي عن كسب المال بطرق غير مشروعة :

قوله تعالى : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَاتَّقِ اللَّهَ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا

(٢٧) سورة البقرة الآية ٢٩.

(٢٨) سورة الجاثية الآية ١٣.

(٢٩) تفسير القرطبي ج ١ ص ٥.

خَالِدُونَ ﴿٣٠﴾ تضع مبدأ عاما هو حل البيع وحرمة الربا، وقوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (٣١) يضع مبدأ عاما مؤداه أن ثمرة العمل تعود على صاحبه ولا فرق في ذلك بين ذكر وأنثى . وقوله تعالى : ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (٣٢) يضع قاعدة عامة مؤداه أن لولي الأمر أن يعيد توزيع الثروة في المجتمع في حالة اختلال التوازن الاقتصادي في المجتمع .

٣- مبدأ التكافل الاجتماعي ، أن يكون كل فرد في كفاية جماعته :

قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ (٣٣) وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (٣٤) .

٤- حرمة أكل أموال الناس بالباطل والاعتداء على حقوق الغير المالية والغش والتدليس:

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ لِأَنْتُمْ وَانْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٣٥) وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم (كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله) يضع مبدأ عاما هو حرمة الاعتداء على مال المسلم . وقوله صلى الله عليه وسلم (البيعان بالخيار مالم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما) (٣٦) .

(٣٠) سورة البقرة الآية ٢٧٥ .

(٣١) سورة النساء، الآية ٣٢ .

(٣٢) سورة الحشر، الآية ٧ .

(٣٣) سورة المعارج الآية ٢٥ .

(٣٤) سورة التوبة الآية ٦٠ .

(٣٥) سورة البقرة الآية ١٨٨ .

(٣٦) صحيح مسلم ح ٩٥ .

٥- منع الاحتكار :

(لا يحتكر إلا خاطئاً)^(٣٧) وحديث (من دخل في شئ من أسعار المسلمين ليغليه عليهم فإن حقاً على الله أن يقعه بعظم من النار يوم القيامة)^(٣٨) الأحاديث تشير حرمة الاحتكار.

ثانياً: مقررات تحت قاعدة الأحكام المتغيرة :

وهو ما لم تكن أدلته قطعية ولا راجعة إلى أصل قطعي بل إلى ظني سواء في سندها أو في دلالتها وهو ما أطلق عليه البناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول العامة الاقتصادية بحسب كل بيئة وكل عصر يقصد به مجموعة التطبيقات والحلول الاقتصادية التي يتوصل إليها المجتهدون من ذوي الاختصاص في الدولة الإسلامية تطبيقاً للمبادئ السالفة وإعمالاً لها . ومن أمثله إيقاف سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه صرف سهم المؤلفة قلوبهم من الزكاة وكفرضه الخراج على الأرض المغنومة^(٣٩) (اتفقت كلمة المذاهب على أن الأحكام التي تتغير بتغير الزمان وأخلاق الناس هي الأحكام الاجتهادية التي بنيت على القياس ودواعي المصلحة فإذا أصبحت لا تتلاءم وأوضاع الزمان ومصلحة الناس وجب تغييرها وإلا كانت عبثاً وضراً والشريعة منزهة عن ذلك ولا عبث فيها أما الأحكام الأساسية التي جاءت الشريعة لتأسيسها بنصوصها الأصلية الأمانة والناهية كحرمة الظلم والزنا والربا وشرب الخمر والسرقه وكوجوب التراضي في العقد ووجوب قمع الجرائم وحماية الحقوق فهذه لا تتبدل بتبدل الزمان بل هي أصول جاءت بها الشريعة لإصلاح الزمان والأجيال ولكن وسائل تحقيقها وأساليب تطبيقها، قد تتبدل باختلاف الأزمنة والمحدثات . مثل بيان الربا المحرم ؛ والعمليات التي يصدق عليها وصف الربا، وحد الكفاية بالنسبة للزكاة، وعملية الموازنة بين الإيرادات والنفقات وكيفية

(٣٧) صحيح مسلم، كتاب المساقاة باب تحريم الاحتكار - ح ١٦٠٥ .

(٣٨) مسند أحمد بن حنبل ح رقم ١٩٨٣٩ .

(٣٩) عبدالله بن عبدالمحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي - الأسس والأهداف، ص ٢٤ ط ١ الرياض ١٤٣١هـ .

تحقيق التوازن داخل المجتمع والمعاملات الدولية التجارية و.. الخ^(٤٠).
الخاصية الأساسية لهذه الحلول أو التطبيقات أنها خلاف المبادئ العامة التي تضمنها القسم الأول - قابلة للتغيير طبقاً لتغيير ظروف المكان والزمان. فهي تتغير من بيئة إلى أخرى حسب ظروف كل بيئة ويطلق البعض على هذه التطبيقات المتغيرة في المجال الاقتصادي اصطلاح (النظام الاقتصادي الإسلامي) تمييزاً لها عن المبادئ العامة الاقتصادية التي لا تتغير ولا تتبدل والتي أطلق عليها المذهب الاقتصادي).

ثالثاً : مقررات لا تتعارض مع القاعدتين الثابتة والمتغيرة :

أي لا يخرج عن أصل قطعي أو ظني وهي مقررات تساعد في بناء النموذج الاقتصادي بطريقة رياضية وتحليل الظواهر الاقتصادية الكمية والنوعية.
وفقاً للقواعد أعلاه تم تقسيم مقررات قسم الاقتصاد إلى ثلاثة أقسام تم ترتيبها وفقاً لأسس ومبادئ علم الاقتصاد الإسلامي والتي يمكن توضيحها في الجداول أدناه :

أولاً : عرض المقررات التي تخدم قاعدة المبادئ العامة الثابتة :

المقررات المبينة أدناه تبين أن هناك قواعد ومبادئ إسلامية ثابتة لا تقبل التغيير وصالحة لكل زمان ومكان وتشتمل مفردات هذه المقررات على الثوابت التي لا تقبل التغيير مثل تحريم الربا والاحتكار، والبيع غير المشروعة والغش والتدليس وأكل أموال الناس بالباطل بالإضافة لمادة فقه العبادات التي تخدم الجانب الأخلاقي والقيمي وهو من أساسيات علم الاقتصاد الإسلامي لان هناك قاعدة تقول أن الحكم على الشيء فرع من تصوره والاقتصادي إن كان بعيداً عن الإسلام والشرعي إن كان بعيداً عن الاقتصاد فلا يمكن ان ينتج الجمع بينهما

(٤٠) محمد الزحيلي، القواعد الفقهية، ص ٣١٣ و ٣١٤، ط ١٤٠٣هـ، ١٤٠٣هـ.

والالتحام والإبداع لفقدان التصور في فكر الطرفين وهذه تشمل المقررات الموضحة أدناه :

هذه المقررات تم ترتيبها وفقا لأساس ومبادئ علم الاقتصاد الإسلامي والتي يمكن تقسيمها إلى الآتي :

جدول رقم (٨)

جدول يوضح المقررات التي تخدم قاعدة المبادي العامة الثابتة

رقم	اسم المقرر	المقصد	الساعات
١	القرآن الكريم (١)	إيجاد المسلم العارف بكتاب الله	٤
٢	التجويد	إيجاد المسلم العارف بكتاب الله وإتقان تلاوة القرآن	٢
٣	مدخل علوم القرآن	ربط الباحث بعلوم القرآن وتنمية ثقافة الباحث الدينية	٢
٤	أصول الفقه	معرفة الأحكام الشرعية والمدارس الأصولية	٢
٥	فقه العبادات	بناء أساس متين لتهيئة الباحث بقبول العلوم الشرعية	٢
٦	المهارات اللغوية	ربط المادة بأصولها الإسلامية بالقرآن الكريم والسنة المطهرة	٢
٧	مدخل التفسير	معرفة معاني القرآن الكريم	٢
٨	العقيدة والمذاهب الفكرية	تعميق معاني الإيمان ومعرفة الخالق والرازق هو الله	٢
٩	مدخل علوم الحديث	فهم المراد من الحديث والإمام بمبادي علوم الحديث	٢
١٠	فقه السيرة وتاريخ الراشدين	معرفة تاريخ الإسلام ومنهج الخلفاء والصحابة في حياتهم	٢

١١	مناهج تأصيل العلوم	إرجاع العلوم جميعاً إلى دائرة الكتاب والسنة وبيان منهج الإسلام في طرق اكتساب المعرفة	٢
١٢	فقه المعاملات	بيان أحكام المعاملات المالية والتعريف بفقه المعاملات	٢
١٣	آيات وأحاديث الأحكام	بيان كيفية استخراج وفهم الأحاديث والآيات الاقتصادية من النصوص القرآنية والسنة النبوية	٢
١٤	مقاصد الشريعة الإسلامية	بيان مقاصد الشارع من سنن الأحكام الشرعية وقصد المكلف	٢
١٥	اقتصاديات الزكاة	التعرف على الزكاة ومصارفها ومواردها والجانب الاقتصادي لها واثارها على التنمية الاقتصادية	٢
١٦	فقه الوقف	تعريفات الوقف وأقسامه وأنواعه ودوره في التنمية	
١٧	المذهب الاقتصادي الإسلامي	بيان أساسيات الاقتصاد الإسلامي وخصائصه	٢
١٨	فقه مالية الدولة الإسلامية	بيان إيرادات ومنصرفات الدولة الإسلامية	٢

المصدر : دليل كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

عرض المقررات التي تخدم المبادي العامة المتغيرة تتمثل في الآتي :

هذه المقررات تخدم القاعدة الثانية وهي تعني أن الشريعة الإسلامية تستوعب كل جديد عليه شملت مفردات هذه المقررات على تأصيل المعاملات الاقتصادية المعاصرة وفقاً للأصول الاقتصادية العامة السابقة الذكر فكل معاملة مالية نقدية تجارية لا تتعارض مع نص قرآني أو حديث نبوي يمكن التعامل بها

مثل المعاملات المصرفية غير الربوية والمعاملات المالية التي تخلو من سعر الفائدة والسياسات الاقتصادية فكل مفردات المقررات المذكورة يتم تخريجها من الأصول الاقتصادية العامة:

جدول رقم (٩)

المقررات التي تندرج في قاعدة الأحكام المتغيرة (التطبيقات)

رقم	اسم المقرر	المقصد	الساعات
١	مدخل الاقتصاد	التعريف بالاقتصاد وأقسامه ومناهجه والمذاهب الاقتصادية المختلفة لدراسة المقارنة بين الاقتصاد الوضعي	٤
٢	النظرية الاقتصادية الجزئية	معرفة القوانين الاقتصادية والأدوات التحليلية من خلال الوحدات الاقتصادية الصغيرة	٣
٣	النظرية الاقتصادية الكلية	دراسة النشاط الاقتصادي والأدوات التحليلية على المستوى القومي	٣
٤	المالية العامة	معرفة دور الدولة في الاقتصاد وإيراداتها ومصروفاتها بمنظور إسلامي	٢
٥	النقود والمؤسسات المالية	معرفة النظريات والسياسات النقدية المالية ومؤسسات الوساطة المالية	٢
٦	أسواق المال الإسلامية	الأسهم والسندات ودوره في الاقتصاد المحلي والدولي بمنظور إسلامي	٢
٧	تطور الفكر الاقتصادي	الفكر الاقتصادي الوضعي وبداية الاقتصاد الإسلامي	٢

٨	الاقتصاد الدولي	التجارة الخارجية والتمويل الدولي والتكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بمنظور إسلامي	٢
٩	التنمية والتخطيط الاقتصادي	دراسة مقاييس التنمية وأساليب التمويل في الإسلام ووسائل التخطيط	٢
١٠	اقتصاديات العمل والأجور	بيان مفهوم الأجور والواجبات والحقوق للعمال	٢
١١	النظرية النقدية	أثار عرض النقود والطلب عليها والسياسات النقدية	٢
١٢	اقتصاديات العالم الإسلامي	دراسة المستجدات في الاقتصاد العالمي ونماذج بعض الدول الإسلامية وتوضيح إمكانيات وموارد العالم الإسلامي	٢

المصدر : جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم - دليل كلية الاقتصاد

القسم الثالث: وهو مقررات لا تتعارض مع القاعدتين الثابتة والمتغيرة :
وهي مقررات تساعد في بناء النموذج الاقتصادي بطريقة رياضية وتحليل
الظواهر الاقتصادية الكمية والنوعية:

جدول رقم (١٠)

جدول يوضح المقررات التي لا تتعارض مع القاعدتين الثابتة والمتغيرة

رقم	أسم المقرر	المقصد	الساعات
١	الإحصاء الوصفي	جمع وتبويب البيانات	٤
٢	الإحصاء التطبيقي	دراسة الأساليب الإحصائية المهمة	٣
٣	اقتصاد رياضي	صياغة النماذج الاقتصادية بالأسلوب الرياضي	٣

٤	الرياضيات الأساسية	صياغة النماذج الاقتصادية رياضياً	٢
٥	الاقتصاد القياسي	صياغة واختبار النماذج الاقتصادية والتنبؤ بالظواهر الاقتصادية	٣
٦	الحسبان	صياغة النماذج الاقتصادية رياضياً	٣
٧	الإحصاء الإقتصادي	استخدام الأساليب الرياضية في التحليل الاقتصادي	
	الإحصاء التحليلي	إحصاء وصفي وبرنامج SPSS	٢
٤	مناهج البحث	أساسيات وأخلاقيات البحث العلمي	٢
٥	المصطلحات الاقتصادية	المصطلحات باللغة الانجليزية	٢

المصدر : جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم - دليل كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

الخطة الدراسية الكلية لقسم الاقتصاد

الفصل الدراسي الثاني			الفصل الدراسي الأول		
الرقم	المقررات	الساعات	الرقم	المقررات	الساعات
١	القران الكريم	٤	١	القران الكريم	٤
٢	التجويد	٢	٢	مدخل علوم القرآن	٢
٣	مدخل أصول الفقه	٢	٣	مدخل التفسير	٢
٤	فقه العبادات (١)	٢	٤	فقه العبادات (٢)	٢
٥	اللغة العربية (١)	٢	٥	اللغة العربية (٢)	٢
٦	اللغة الانجليزية (١)	٢	٦	اللغة الإنجليزية (٢)	٢
٧	مدخل علوم الحاسوب (١)	٢	٧	مدخل علوم الحاسوب (٢)	٢
٨	مدخل الاقتصاد (١)	٢	٨	مدخل الاقتصاد (٢)	٢
٩	مدخل الإدارة (١)	٢	٩	مدخل الإدارة (٢)	٢
١٠	المحاسبة المالية (١)	٢	١٠	المحاسبة المالية (٢)	٢

الفصل الدراسي الرابع			الفصل الدراسي الثالث		
الساعات	المقررات	الرقم	الساعات	المقررات	الرقم
٤	القران الكريم	١	٤	القران الكريم	١
٢	مقاصد الشريعة	٢	٢	العقيدة والمذاهب الفكرية	٢
٢	مدخل الحديث وعلومه	٣	٢	فقه السيرة وتاريخ الراشدين	٣
٢	مدخل الإعجاز العلمي	٤	٢	مناهج تأصيل العلوم	٤
٢	فقه المعاملات (٢)	٥	٢	الدراسات السودانية	٥
٢	الإحصاء التطبيقي	٦	٢	فقه المعاملات (١)	٦
٢	الحسبان	٧	٢	الإحصاء الوصفي	٧
٢	اقتصاديات الزكاة	٨	٢	الرياضيات الأساسية	٨
٢	الاقتصاد الجزئي (٢)	٩	٢	القانون التجاري	٩
٢	الاقتصاد الإسلامي (١)	١٠	٢	الاقتصاد الجزئي (١)	١٠
٢٠	المجموع		٢٠	المجموع	

الفصل الدراسي السادس			الفصل الدراسي الخامس		
الساعات	المقررات	الرقم	الساعات	المقررات	الرقم
٤	القران الكريم	١	٤	القران الكريم	١
٢	أحاديث الأحكام	٢	٢	تفسير آيات الأحكام	٢
٢	مناهج البحث العلمي	٣	٢	اقتصاد إسلامي (٢)	٣
٢	الاقتصاد الكلي (٢)	٤	٢	الاقتصاد الكلي (١)	٤
٢	المالية العامة	٥	٢	الاقتصاد الرياضي (١)	٥
٢	اقتصاد سوداني (٢)	٦	٢	تاريخ الفكر الاقتصادي	٦
٢	مصطلحات اقتصادية (١)	٧	٢	اقتصاد سوداني (١)	٧
٢	الاقتصاد الرياضي (٢)	٨	٢	الجبر الخطي	٨
٢	إحصاء اقتصادي	٩	٢	أسواق الأوراق المالية	٩
٢	اقتصاديات الموارد والبيئة	١٠	٢	النقود والمصارف	١٠
٢٠	المجموع		٢٠	المجموع	

الفصل الدراسي الثامن			الفصل الدراسي السابع		
الساعات	المقررات	الرقم	الساعات	المقررات	الرقم
٤	القران الكريم	١	٤	القران الكريم	١
٢	الاقتصاد القياسي (٢)	٢	٢	المؤسسات المالية	٢
٢	دراسة جدوى المشروعات	٣	٢	الاقتصاد القياسي (١)	٣
٢	اقتصاد دولي	٤	٢	التنمية الاقتصادية	٤
٢	التحليل الإحصائي بالحاسوب	٥	٢	التخطيط الاقتصادي	٥
٢	النظرية النقدية	٦	٢	قضايا اقتصادية معاصرة	٦
٢	مصطلحات اقتصادية (٣)	٧	٢	المصطلحات الاقتصادية (٢)	٧
٢	بحث التخرج	٨	٢	التجارة الإلكترونية	٨
١٨	المجموع		١٨	المجموع	

المصدر : دليل جامعة القرآن الكريم وتاصيل العلوم.

المبحث الثامن

تقويم التأصيل العام داخل أقسام الاقتصاد الإسلامي

يعتمد تأصيل علم الاقتصاد في الجامعات السودانية (امدرمان - القرآن الكريم وتاصيل العلوم - القرآن والعلوم الإسلامية) على الحصيلة العلمية المبنية على منهجية التأصيل المتبعة في القسم ، وتأصيل معرفة أستاذ القسم ، التأصيل العلمي للمواد الدراسية اتبع أربع منهجيات على النحو التالي :

المنهجية الأولى : منهجية التأصيل المزدوج :

ترتكز على رؤية ان علم الاقتصاد الرأسمالي هو العلم الأنسب لدراسة الظاهرة الاقتصادية في كافة العصور والشعوب ، والاقتصاد الإسلامي هو مذهب ونظام ، وأول من ادخل هذه المنهجية هو البروفيسور محمد شوقي الفنجري (مصري) ، في كلية التجارة بجامعة الأزهر بجمهورية مصر عام ١٩٦٠م عندما

ادخل مادة الفكر الاقتصادي في الإسلام ، وتحولت إلى مسمى الاقتصاد الإسلامي ،
ويصبح هيكل المعرفة الاقتصادية مزدوج يتكون من المواد الاقتصادية وتدرس كما
في قسم الاقتصاد الرأسمالي ، والمواد الشرعية كالقرآن الكريم والفقه وأصول
الفقه ، وبالتالي يتحقق التأصيل المزدوج ، ثم انطلقت المنهجية إلى جامعة الملك عبد
العزیز ، كلية الاقتصاد والإدارة ، المملكة العربية السعودية ، عام ١٩٦٢ م .

المنهجية الثانية : منهجية التأصيل المقارن الاقتصادي:

بدأت جامعة ام درمان الإسلامية تنفيذ أول برنامج لقسم الاقتصاد الإسلامي
، عام ١٩٦٥ م مع بداية تطوير الكلية إلى جامعة ، وكانت المنهجية هي تناول المواد
الاقتصادية من خلال شرح الموضوع بالمنظور الاقتصادي و ثم بالمنظور التحليلي
الإسلامي ، مما اوجد منهجية جديدة ، استمرت حتى عام ١٩٩٤ م ليعود القسم
إلى المنهجية التأصيل المقارن.

المنهجية الثالثة : منهجية التأصيل المقارن الفقه:

ترتب على قيام المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي عام ١٩٧٦ م بكلية
الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز ، بالمملكة العربية السعودية ، أمور هامة
في مسيرة الاقتصاد الإسلامي ، منها ، ركزت الشعبة على منهجية التأصيل المقارن
الفقهي من خلال من تخصصات الشريعة والاقتصاد وتحديد الأشراف الثنائي
الفقهي والاقتصادي على رسائل الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي
وهو أسلوب عرض المستجدات الاقتصادية على النصوص^(٤١) . وهذه اتبعته
جامعتي القرآن الكريم وتأصيل العلوم والعلوم الإسلامية.

(٤١) عز الدين مالك، تقويم أقسام الاقتصاد الإسلامي بالجامعات السودانية ص ٣٧ وما يليه.

المنهجية الرابعة : منهجية إسلامية المعرفة (التكامل المعرفي):

تعود فكرة منهجية التكامل المعرفي بين علم الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي، إلى المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بولاية فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الرؤية الكلية والمفاهيم الأساسية في الإسلام وهي: التوحيد والعمران والتزكية وربطها بعلم الاقتصاد، والاستفادة من المنظومة التي تضع المبادئ لحل القضية الاقتصادية، ذات مكونات الحل من الأطوار والمهام والطرق والأساليب والأدوات، مستخدم الوحي والعقل في إعادة صياغة علم الاقتصاد^(٤٢).

ثانياً: تحديد المنهجية المتبعة في أقسام الاقتصاد الإسلامي: الجدول التالي يوضح المنهجية المتبعة في أقسام الاقتصاد الإسلامي:

جدول رقم (١١)

المنهجية المتبعة في أقسام الاقتصاد الإسلامي بالجامعات السودانية

الجامعة	المنهجية المتبعة
أم درمان الإسلامية	تأصيل المقارنة والتكامل المعرفي (الرابعة)
القرآن الكريم والعلوم الإسلامية	التأصيل المقارن والتكامل المعرفي (الرابعة)
القرآن الكريم وتأصيل العلوم	تأصيل المقارن والتكامل المعرفي (الرابعة)
وادي النيل	التأصيل المقاربة الاقتصادية (الثانية)
غرب كردفان	التأصيل المقاربة الاقتصادية (الثانية)
السودان المفتوحة	تأصيل التكامل المعرفي (الرابعة)

(٤٢) عز الدين مالك، نفس المرجع.

جدول رقم (١٢)

نسبة ودرجة تقييم كل منهجية من منهجيات التأصيل

التكامل المعرفي	المقارن الفقهى	المقارن الاقتصادي	المزدوج	المنهجية
٪١٧	٪٦٦	٪٦٦	٪١٧	النسبة
٢٠	١٠	١٥	٥	التقييم من ٢٠

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :

- ١- أن مصطلح الاقتصاد الإسلامي حديث، ولكن موضوعاته متضمنة في الشريعة الإسلامية التي بلغها سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم. في وهو يستوعب كل المعاملات المالية والاقتصادية المعاصرة.
- ٢- أن تأصيل المعرفة يعني وضعها في نسقها الإيماني القويم المؤسس على الاعتقاد بالوهمية الله وربوبيته للوجود وبما يشمل من الغيب المستور والكون المنظور.
- ٣- أن هناك قواعد ومبادئ إسلامية ثابتة لا تقبل التغيير وصالحة لكل زمان، ومكان وتشمل هذه الثوابت تحريم الربا والاحتكار، والبيوع غير المشروعة والغش والتدليس وأكل أموال الناس و...و... وهي أصول في الاقتصاد الإسلامي.
- ٤- أن المعرفة الإسلامية من حيث الأصل تقوم على مبدأ التناصر بين الوحي والكون عليه وضعت جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم لجميع التخصصات منها ينطلق من أصول الإسلام ومفاهيمه العقائدية.

٥- تم ترتيب مقررات الاقتصاد الإسلامي وفقاً لمجموعة الأصول العامة الاقتصادية المستخرجة من القرآن والسنة وهي التي نص عليها القرآن الكريم والسنة في شئون الاقتصاد وهذه الأصول الثابتة والمتغيرة والتي لا تتعارض مع القواعد الفقهية والنصوص.

ثانياً : التوصيات :

- تأصيل النظريات الاقتصادية المستنبطة من الواقع المعاش
- مراعاة التكامل المعرفي بين علوم الوحي وعلوم الكون
- إجراء مقارنات وموازنات بين مقررات جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم ومقررات التخصصات في الأقسام النظرية لمعرفة الفارق والتقارب .
- عمل كتاب يوضح موجهاً وضوابط وخطوات التأصيل ليكون مرجع ودليل منهج الاقتصاد

قائمة المراجع

- ١- القرآن الكريم
- ٢- صحيح مسلم، كتاب المساقاة باب تحريم الاحتكار.
- ٣- صحيح لبخاري، كتاب الحج باب الخطبة أيام مني.
- ٤- مسند أحمد بن حنبل ح رقم ١٩٨٣٩ .
- ٥- تفسير الطبري ج ١ .
- ٦- رفعت السيد العوضي، النظرية الاقتصادية في الإسلام - جامعة الأزهر ط ٢٠١١م القاهرة
- ٧- محمد باقر الصدر، اقتصادنا ط ٢-بيروت ١٩٨٢ .
- ٨- محمد العربي، مبادئ الاقتصاد الإسلامي ط، ١٩٩٠ .

- ٩- ابن منظور، جمال الدين بن محمد، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- ١٠- برير سعد الدين السمانى، تجربة جامعة القرآن الكريم - مؤتمر التأصيل ٢٠١٤.
- ١١- عبدالله بن عبدالمحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي - الأسس والأهداف الرياض ١٤٣١هـ.
- ١٢- أبي يعلى المودودي، أسس الاقتصاد بين الإسلام والنم المعاصرة ١٣٨٧هـ.
- ١٣- دليل جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- ١٤- أبي يعلى المودودي - أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة.
- ١٥- أحمد محمد العسال وفتحي أحمد عبد الكريم النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه ط ١٤٠٥هـ.
- ١٦- محمد شوقي الفنجري، الاقتصاد الإسلامي ط ١٤٣٣.
- ١٧- الاقتصاد الإسلامي، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، الناشر المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز ١٤٠٠هـ.
- ١٨- جامعة أم درمان الإسلامية، دليل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، ٢٠١٦ م.
- ١٩- جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، دليل كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، قسم الاقتصاد، ٢٠١٣ م.
- ٢٠- جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم، دليل كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، ٢٠١٣ م.
- ٢١- جامعة وادى النيل، دليل كلية العلوم العربية والإسلامية، قسم الاقتصاد الإسلامي.

- ٢٢- جامعة السودان المفتوحة ، برنامج الاقتصاد والعلوم المالية الإسلامية ، قسم الاقتصاد الإسلامي .
- ٢٣- مقابلة شخصية ، البروفيسور / حسن محمد ماشا ، عميد كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية السابق بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ، ومدير مركز دراسات الاقتصاد الإسلامي ، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية .
- ٢٤- مقابلة شخصية ، الدكتور / معتصم سيد أحمد رئيس قسم الاقتصاد بجامعة أم درمان الإسلامية السابق ، نائب مدير الإدارة العامة للتدريب والتطوير التربوي ، جامعة أم درمان الإسلامية .
- ٢٥- مقابلة شخصية ، الدكتور الإمام بله طيب الأسماء ، رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي السابق بجامعة وادي النيل ، نائب كلية العلوم العربية والإسلامية .
- ٢٦- مقابلة شخصية ، الدكتور / عبد الله الزيت ، قسم الاقتصاد الإسلامي ، جامعة غرب كردفان .
- ٢٧- مقابلة شخصية / الأستاذة سالحة محمد عبد الله منسق برنامج الاقتصاد والعلوم المالية الإسلامية ، جامعة السودان المفتوحة .
- ٢٨- البروفيسور خلف سليمان النمر ، مدى نجاح تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، ٢٠٠٤ م .
- ٢٩- المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي ، لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، مقترح الكلية الأنموذج ٢٠١١ م ١٤ - د . رحاب عبد الرحمن الشريف ، تقرير عن مناشط إدارة تأصيل المعرفة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مجلة تأصيل المعرفة ، إدارة تأصيل المعرفة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، السودان ، المجلد (١٣) العدد (٢٥) يونيو ٢٠١٦ م .